

Analysis of the management of public equipment programs for local communities and their impact on local development

BenabdeLaziz Samir¹, Naima Said²

¹ University Of Tahri Mohammed –Bechar- (Algeria), benabdelaziz.samir@univ-bechar.dz

² University Of Tahri Mohammed –Bechar- (Algeria), naimasaid999@gmail.com

Received: 11/2023, Published: 12/2023

Abstract:

This study aimed to identify the contributions of the Arab researcher in light of the health crisis in the world caused by the spread of the Corona virus, by analyzing the volume of his scientific publication and knowing the most important topics he addressed in his thesis. The research and specializations that enjoyed its publication, as 238 articles published in the Arabic language were analyzed. It represents the size of the study sample, as it relied on content analysis.

The study found a scientific publication in Arabic that dealt with the Corona pandemic as one of its variables, as 59.70% of the subjects focused on studying the theoretical framework of the epidemic, studying terminology and analyzing some topics that were characterized by modernity. 39.80% of the research focused on studying the effects of the epidemic and shed light on the most important affected sectors and how the world was exposed to a shock at the economic level (locally and globally), while 2.50% of the research focused on giving a forward-looking vision to avoid future dangers.

Keywords: Corona Pandemic, a scientific publication, an Arab researcher.

تحليل تسيير برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية وأثرها على التنمية المحلية

بن عبد العزيز سمير¹، نعيمة سعيد²

¹ جامعة طاهري محمد بشار، (الجزائر)، benabdelaziz.samir@univ-bechar.dz

² جامعة طاهري محمد بشار، (الجزائر)، naimasaid999@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية وأثرها على التنمية المحلية وأهم التحديات التي تواجهها وسبل إصلاحها من أجل تفعيل وتعزيز التنمية المحلية. ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية حول تسيير المشاريع ضمن برامج التجهيز العمومي لولاية بشار.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها مساهمة برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية برغم من المعوقات التي تواجهها، كما توصلت إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات لتعزيز فعالية هذه البرامج في تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: نفقات التجهيز، برامج التجهيز، الجماعات المحلية، التنمية المحلية.

1. مقدمة:

إن تبني اللامركزية الإدارية على المستوى المحلي جعل الدولة تعمل جاهدة على النهوض بالتنمية المحلية، باعتبارها عنصرا أساسيا في تطوير الاقتصاد المحلي ومن ثم الاقتصاد الوطني. ويتجلى ذلك من خلال أنماط البرامج والمخططات التنموية التي انتهجتها ووجهتها إلى الجماعات المحلية من أجل تفعيل الأدوار الإدارية والتنموية المسندة إليها، والمتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية، بالإضافة إلى البرامج المرافقة والمدعمة لها، والتي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة من أجل تجسيدها.

تكتسي برامج التجهيز العمومي أهمية بالغة من خلال الدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية للجماعات المحلية، وتفعيل الاستثمارات المحلية، وكونها إحدى أحد الدعامات الأساسية في تحقيق تنمية وطنية شاملة. وبالنظر لأهمية برامج التجهيز العمومي البالغة في إنعاش الاقتصاد المحلي وإحداث نوع من التوازن الجهوي، وترقية المجتمع، وتحسين الظروف المعيشية للمواطن وتوفير حاجاته، وتحقيق التنمية في كل المجالات وعلى كافة المستويات، عملت الجزائر على إرساء جملة من القوانين والتنظيمات تحدد طرق تسييرها وتنفيذها.

من خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على أهمية تسيير برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية في تعزيز التنمية المحلية.

1.1. طرح الإشكالية: انطلاقا من المكانة الهامة والتميزة التي تحتلها برامج التجهيز العمومي في مجال دفع بعجلة التنمية

المحلية، تتجلى إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية لولاية بشار؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على هذا التساؤل الجوهري يقتضي تفكيكه إلى تساؤلات عديدة جزئية نذكر منها:

- ما المقصود ببرامج التجهيز العمومي وماهي تصنيفاتها في الجزائر؟
- ما مفهوم الجماعات المحلية وماهي مصادر تمويل الجماعات المحلية؟
- ماذا يقصد بالتنمية المحلية وماهي وأبعادها وأهدافها؟

3.1. الفرضيات:

إن مجمل التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة تقودنا إلى صياغة بعض الفرضيات بهدف طرحها للتحليل والمناقشة واختبار مدى صحتها، إذ يمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

تساهم برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية لولاية بشار.

وانطلاقاً من الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- تساهم برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية.
- تعد برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية أحد الركائز الفعالة في تحقيق التنمية المحلية.
- تعتبر برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية أهم استراتيجية في تفعيل التنمية المحلية.

4.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه، فبرامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية تعبر عن التوجه المنتهج من طرف الدولة نحو تحقيق تنمية محلية في إطار تحقيق تنمية شاملة. كما تكمن في الدور الاستراتيجي الذي تلعبه برامج التجهيز كونها تعد ركيزة أساسية في تمويل الاقتصاد المحلي ودفع عجلة التنمية المحلية، من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

5.1. أهداف الدراسة:

- الحدود المكانية : خصصت الدراسة الميدانية مستوى ولاية بشار.
- الحدود الزمانية: تم وضع إطار زمني للدراسة خلال الفترة 2018-2020

6.1. الدراسات السابقة:

دراسة (عرايبي محمد سالم، 2010): هدفت الدراسة إلى تقييم استراتيجية التنمية في الجزائر في ظل نظام المركزية واللامركزية وأثرها على عملية التنمية المحلية، فهم آليات تحضير البرامج التنموية المحلية، المتمثلة في البرامج القطاعية غير ممركرة، والمخططات البلدية للتنمية، بالإضافة إلى خطوات تنفيذها على أرض الواقع، واقع التنمية المحلية في دائرة عين وسارة من خلال دراسة المؤشرات التنموية، ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث: الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة، وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي ما لم تكن مصحوبة ببرامج محاية يتم إعدادها لصالح المواطن والتخطيط لها؛ الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على بلوغ أهداف التنمية في دائرة عين وسارة ما لم تتمكن مدعومة بالمبادرات الخاصة والمشاركة الشعبية.

دراسة (صاحب أغيلاس 2016): تمحورت الدراسة حول دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية، ومحاوله التعرف على معوقات أداء هذه المخططات وسبل تفعيلها، واقع التنمية في بلديتي بنى دواله وذراع بن خدة، وخلصت بالنتائج التالية:

- ✓ عدم نضج اللامركزية الإدارية والاستقلالية المالية المحلية؛
- ✓ عدم وضوح النصوص القانونية المنظمة للجماعات المحلية؛
- ✓ قلة الاعتمادات المالية المخصصة لعملية التنمية المحلية؛
- ✓ مخططات نمطية لا تراعي الخصوصيات المحلية لكل بلدية على حدى.

دراسة (سعيد نعيمة، 2018): "عالجت الباحثة اليات دراسة ومتابعة برامج الاستثمارات العمومية بالجزائر" دراسة حالة ميزانية التجهيز.

7.1. خطة الدراسة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكن اختصارها فيما يلي:

- ان هيكل النفقات العامة بالنسبة للجزائر مازال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز مؤخرًا.
- إن تقسيم النفقات العامة وتصنيفها لا يخضع إلى معيار محدد، وإنما يكون حسب النظام الاقتصادي المتبع والأهداف المتوخاة من هذه النفقات، لذلك يوجد اختلاف كبير في كيفية تصنيف النفقات العامة، خاصة بين الدول المتقدمة التي تتبع نظام اقتصاد السوق، والدول النامية التي مازلت لم تصل إلى هذه المرحلة، مما يصعب من عملية المقارنة في هذا المجال.
- غياب كلي لمجلس الكفاءات على مستوى هاته المديرية الذين يقدمون إستشارات وإقتراحات لفائدة المصلحة العامة.
- وضرورة إستخدام نتائج البحث العلمي وتطبيقاته فيتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية في النفقات وإتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيض نسبة الرسوب والتسرب الحاصل في مراحل التعليم المختلفة وزيادة كفاءة العملية التربوية والتعليمية بشكل عام.
- تعتبر برامج الانفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية، مع تحقيق مقومات التنمية الاجتماعية.
- العجز في تنفيذ بعض من المشاريع يرجع إلى سوء تدبير الاجهزة الادارية والتخطيط منها على وجه الخصوص.

2. الإطار النظري لبرامج التجهيز العمومي:

1.2. مفهوم نفقات التجهيز العمومي:

تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف الميادين أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

إن تحديد مفهوم نفقات التجهيز وبيان خصائصها وأهميتها يقتضى أن نتطرق إلى ما يلي:

1- تعريف النفقات العامة:

النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة. يعرف محمود حسين الوادي النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة. أما محمد عباس محرز فيعرف النفقات العامة على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقاً لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه تحقيق نفع عام.

2- تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظراً لتنوع وزيادة النفقات العامة اختلاف آثارها. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام مميزة، مع ضرورة أن تكون معيار التقسيم قائم على مبادئ واضحة ومنطقية. وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتقسيم النفقات العامة في الجزائر حيث أقر أن الأعباء الدائمة للدولة تشمل ما يلي:

- نفقات التسيير؛

- نفقات الاستثمار؛

- القروض والتسبيقات.

2.2. خصائص نفقات التجهيز:

تتميز نفقات التجهيز في الجزائر بعدة خصائص ومنها على الخصوص:

1- إنتاجية: عكس نفقات التسيير التي تعد نفقات استهلاكية بحتة فإن نفقات التجهيز تعد نفقات منتجة، أي يتولد عنها إما إنتاج مادي كنفقات التجهيز في القطاع الصناعي والفلاحي، أو إنتاج غير مادي كنفقات المنشآت التربوية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني.

2- **نفقات تدخلية:** بخلاف أيضا نفقات التسيير التي تعد محايدة بسبب طابعها الإداري المحض، فإن نفقات التجهيز تعتبر نفقات تدخلية، أي تستعملها الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية، وذلك أن زيادة نفقات التجهيز من شأنه التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كمعدلات النمو والاستثمار والتشغيل.

3- **نهائية:** يقصد بهذه الخاصية أن نفقات التجهيز تعد نفقات غير مسترجعة وبالتالي فإنها لا تكتسي الطابع الاستثماري، بمعنى أنها لا تعتبر بمثابة توظيف رؤوس أموال من قبل الدولة لأجل الحصول على عوائد مالية. وهذه الخاصية تشترك فيها مع نفقات التسيير.

4- **عدم ثبات الحجم:** بعكس نفقات التسيير التي تتميز بنوع من الثبات النسبي، بسبب كونها نفقات ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، فإن نفقات التجهيز تتميز بعدم الاستقرار في حجم الاعتمادات المخصصة لها .

5- **خاصية التعقيد:** على عكس نفقات التسيير التي تتسم نوعا ما بالبساطة في التحضير والتنفيذ، فإن نفقات التجهيز ونظرا لضخامة المشاريع المتعلقة بها تتميز بالتعقيد فيما يتعلق بطرق تقديرها وتحضيرها وطرق تنفيذها.

3.2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنفقات التجهيز:

تتميز نفقات التجهيز بعدة خصائص اقتصادية واجتماعية نذكر بعض منها فيما يلي

- تعد وسيلة الدولة لتنفيذ التزامها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تشجيع العدالة في توزيع مكاسب التنمية على مختلف شرائح المجتمع؛

- تنمية الحركة الاقتصادية من خلال بعث وتشجيع الاستثمار؛

- السعي إلى تحسين الخدمات والمنشآت لتطوير ورفع مستوى معيشة الأفراد؛

- خلق ثروة ورفع معدلات النمو والتشغيل .

4.2. تصنيف نفقات التجهيز العمومي:

تصنف نفقات التجهيز العمومي للدولة على أساس فئتين هما:

أ. النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية المركزية المسماة " البرنامج القطاعي المركز" والتي تكون موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون باسمهم أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة.

ب. النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير المركزية والتي تتكون من برامج قطاعية غير مرمزة ومخططات التنمية البلدية التي تكون موضوع مقررات يتخذها الوالي.

يتكون البرنامج القطاعي المركز و/أو البرنامج القطاعي غير مرمز لقطاع ما، من مجموعة المشاريع أو البرامج، المسجلة في مدونة نفقات التجهيز العمومي للدولة. يقصد بالبرنامج مجموعة المشاريع أو النشاطات المحددة والتي تصب في نفس الهدف.

3. الجماعات المحلية:

حتى تتمكن الجماعات المحلية من أداء المهام المنوطة إليها وتحقيق أهداف التنمية المحلية يتطلب عليها توفير موارد مالية تمكنها من بلوغ أهدافها وتحقيق غايتها، وتختلف هذه الموارد من حيث طبيعتها، مصدرها ودرجة تأثيرها.

1.2. مفهوم الجماعات المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية بشقيها البلدية والولاية همزة بين الحكومة المركزية والمواطن تتكفل إدارة الشؤون المحلية.

1. تعريف الجماعات المحلية:

تختلف تسميات الجماعات المحلية في تطبيقات الدول وذلك حسب درجة الأخذ بها والاعتماد عليها، فهناك من يطلق عليها الحكم المحلي والبعض الآخر يطلق عليها اسم الإدارة المحلية وهناك من يفرق بينهما. وقد تعددت التعريفات التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعا لعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها، فقد عرفت على أنها " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يعهد به إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية." كما عرفت أيضا على أنها " أسلوب يقسم إقليم الدولة إلى وحدات إقليمية محددة ذات شخصية اعتبارية تقوم على إدارة كل وحدة بمجلس محلي منتخب على أن تخضع هذه المجالس لرقابة السلطة المركزية" من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الإدارة المحلية هي توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة من أجل إشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لرقابة الحكومة المركزية وإشرافها. أما في الجزائر فإن عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947 والتي تنص على أن "الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات"، وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت على الخريطة الإدارية الجزائرية.

2. خصائص الجماعات المحلية:

تمتع الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص والمميزات تتمثل أساسا في:

أ. الاستقلالية الإدارية:

ينتج الاستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما تؤكد المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية والقانون المتعلق بالولاية، فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية.

ب. الاستقلالية المالية:

تعتبر الاستقلالية المالية أهم ركيزة لتحقيق مبدأ اللامركزية الإدارية وضمان لتحقيق الاستقلالية الشاملة للجماعات المحلية في تسيير الشأن المحلي، ويعني هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة للجماعات تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود السياسة والاقتصادية للدولة.

2- تعريف التنمية المحلية:

اكتست التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بالجماعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة. ولقد اختلفت وجهات نظر كل كاتب أو باحث لإعطاء مفهوم دقيق لتعريف التنمية المحلية نذكر منها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة.¹

إن التنمية المحلية كعملية وكطريقة فنية يمكن من خلالها دعم وتنشيط المجتمع المحلي وإحداث تغييرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي² يعرفها أحمد رشيد على أنها "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل"

4. الدراسة الميدانية

1.4. واقع برامج التجهيز العمومي لولاية بشار

أ. مديرية الإدارة المحلية لولاية بشار:

تُعد مديرية الإدارة المحلية من أهم المديريات على مستوى الولاية وهي القلب النابض على المستوى المحلي لما تقدمه من مهام لصالح الموظف والمواطن من ناحية التسيير الإداري والمالي، كما تقوم بضبط أجهزة الإدارة العامة بالولاية وهيكلها.

ب. عرض برامج التجهيز العمومي لولاية بشار

تستفيد ولاية بشار على غرار باقي ولايات الوطن من الإعانات التي تمنحها الدولة، والموجهة لبرامج التجهيز والاستثمار بالولاية من خلال البرامج القطاعية للتنمية PSD، ومخططات البلدية للتنمية PCD، بالإضافة إلى برنامج تطوير مناطق

¹ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

² علوان عمار، التنمية المحلية، الأهداف والسياسات - مقارنة نظرية-، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة سطيف، 2019، المجلد 02، ص 67.

الجنوب، والصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (الذي ينفذ بواسطة حساب تخصيص الخاص 302089). إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. بالإضافة إلى البرامج الخاصة بقسم التجهيز والاستثمار في ميزانية الولاية.

أولاً: البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية بشار

1. البرنامج الجديد خلال الفترة 2018-2020

1.1 البرنامج القطاعي غير الممركز PSD:

استفادت ولاية بشار في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز على رخصة برنامج تختلف من سنة إلى أخرى حسب حجم المشاريع وعددها من أجل تعزيز التنمية بالولاية.

الجدول (1): توزيع الاعتمادات المالية PSD على القطاعات الفرعية خلال الفترة 2018-2020 الوحدة (10³ دج)

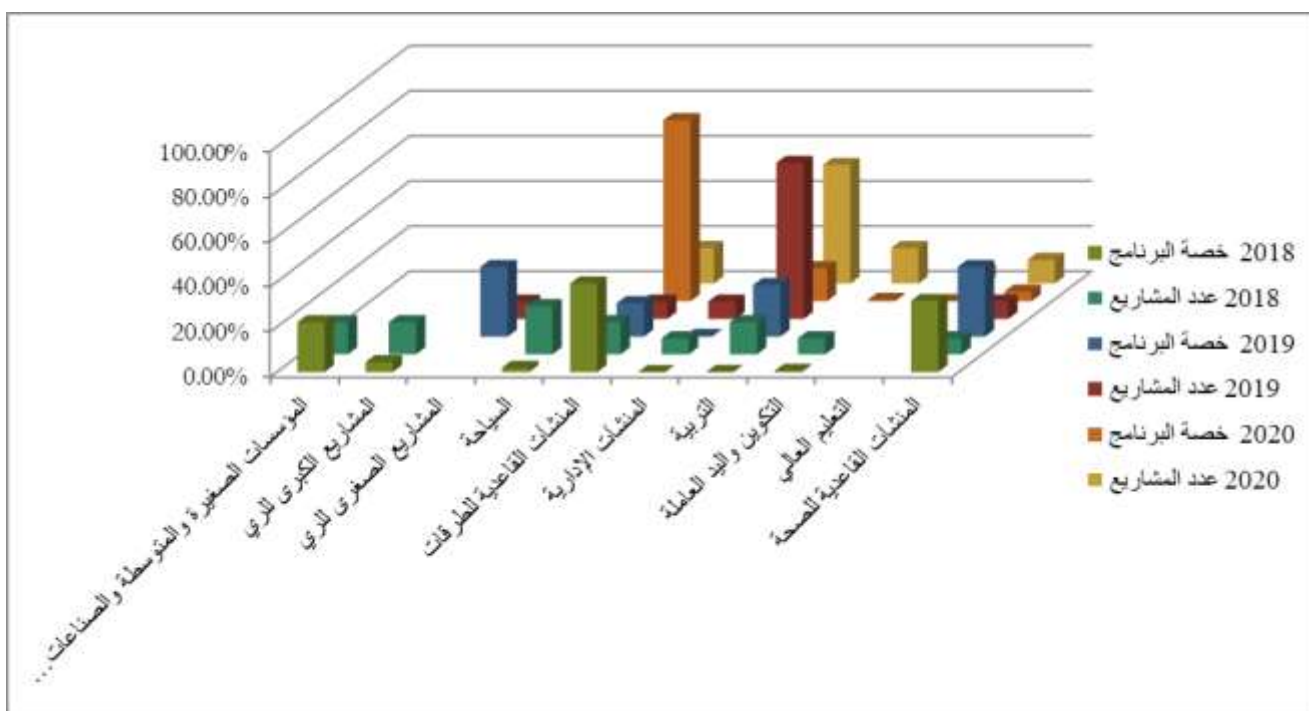
2020		2019		2018		السنوات
عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	القطاع الفرعي
				2	3,500,000	17 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
				2	700,000	32 المشاريع الكبرى للري
		1	500,000			33 المشاريع الصغرى للري
				3	300,000	42 السياحة
3	5,250,000	1	240,000	2	6,220,000	52 المنشآت القاعدية للطرق
		1	6,000	1	4,000	57 المنشآت الإدارية
10	959,189	9	370,600	2	14,000	62 التربية
3	42,000			1	90,000	63 التكوين واليد العاملة
1	5,000.					64 التعليم العالي
2	280,000	1	500,000	1	5,000,000	73 المنشآت القاعدية للصحة

19	6,536,189	13	1,616,600	14	15,828,000	المجموع
----	-----------	----	-----------	----	------------	---------

من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

بالاعتماد على معطيات الجدول 1 قمنا بإعداد الشكل الموالي من أجل تحليل هذه المبالغ ومعرفة تطور رخص البرنامج وعد المشاريع، وقد جاء الشكل كما يلي:

الشكل (1): التمثيل البياني لرخص البرنامج PSD وعدد المشاريع للقطاعات الفرعية خلال الفترة 2018-2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 1

نلاحظ من خلال الجدول (1) والشكل (1) أن الغلاف المالي المرصود للبرنامج القطاعي غير الممركز PSD لولاية بشار مس أغلبية القطاعات، وهو ما يعبر عن إرادة الدولة في تعزيز عملية التنمية بالولاية. حيث تميزت سنة 2018 مقارنة بالسنوات الأخرى بضخامة المبلغ المالي والمقدر بـ 15.828 مليار دج لتمويل 14 مشروعا، وهذا لطبيعة المشاريع الكبرى المسجلة خلال السنة، حيث عاد ما نسبته 39.30% للمنشآت القاعدية للطرق، وتمثلت هذه المشاريع في إنجاز منشأة فنية، ترميم الطرقات وصيانتها، إعادة الاعتبار للطرق الولائية على مسافة 25 كم، ربط الطرقات الوطنية، الولائية والبلدية. قطاع الصحة احتل المرتبة الثانية بنسبة 31.59% وبمبلغ 5 مليار دج وجه خصيصا لدراسة ومتابعة وإنجاز وتجهيز مستشفى جامعي بسعة 400 سرير ببلدية بشار. كما حضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بنسبة 22.11% من المبلغ الإجمالي تمثلت مشاريع القطاع في إنجاز منطقتين صناعيتين بمقر الولاية.

أما باقي المبلغ فقد وزع بتفاوت على قطاع الري، السياحة، التربية والتكوين والمنشآت الإدارية وهذا بنسبة 4.42%، 1.9%، 0.57%، 0.09%، 0.03% على التوالي، وتمثلت مشاريع القطاعات في إنجاز مجمع الصرف الصحي ببلدية بشار، تطوير المناطق السياحية بمنطقة تاغيت وبني عباس، دراسة ومتابعة إنجاز المركز العقاري ما بين البلديات ببلدية بني ونيف، دراسة وإعادة تأهيل وتجهيز مؤسسات التكوين المهني في كل من بلديتي القنادسة والعبادلة.

نلاحظ أيضا انخفاض المخصصات المالية سنة 2019 لترتفع تدريجيا سنة 2020، مع ارتفاع في عدد المشاريع من 13 مشروع سنة 2019 إلى 19 مشروع سنة 2020.

كما يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه استحواذ قطاع الأشغال العمومية على الحصة الأكبر من رخصة البرنامج المخصصة لسنة 2020 بنسبة 80.32% أي بارتفاع يقدر بـ 65.47% مقارنة بسنة 2019، استكمالا لربط شبكات الطرقات بمختلف المحاور الوطنية والولائية، وصيانتها. وهو ما يدل على الأهمية التي أولتها الدولة لدعم العملية التنموية بولاية بشار وبالخصوص في القطاعات الاستراتيجية كقطاع الري، المنشآت الإدارية، التربية والتكوين، التعليم العالي، الصحة، إذ استفاد قطاع الري من نسبة 30.93% من المبلغ الكلي المرصود لسنة 2019، من أجل دعم القطاع، ونفس النسبة استفاد قطاع الصحة من أجل اقتناء تجهيزات طبية لمستشفى 120 سرير ببلدية العبادلة، إعادة الاعتبار للمنشآت الصحية عبر الولاية، اقتناء تجهيزات طبية لفائدة المنشآت الصحية للولاية. كما تعزز قطاع الهياكل الإدارية برخصة برنامج تقدر بـ 6 مليون دج من أجل دراسة ومتابعة عملية إنجاز مستودع تخزين للمواد المحجوزة ببلدية بشار.

أما قطاع التربية فخصص له مبلغ مالي بنسبة 22.92% من رخصة البرنامج المبلغه سنة 2019 لإنجاز 09 عمليات تمثلت في دراسة وإنجاز وتجهيز مدرستين ابتدائيتين نمط ب بشار والعبادلة، دراسة، إنجاز وتجهيز مدرسة ابتدائية نمط د بالتجزئة 1358 سيد البشير، دراسة، إنجاز وتجهيز نصف داخلية 200 وجبة بثانوية الإخوة نهار بتبالة، دراسة، إنجاز وتجهيز 20 قاعة للدراسة بالطور المتوسط. كما تدعم القطاع بـ 10 عمليات سنة 2020 لغرض تجهيز الهياكل التربوية. قطاع التكوين والتعليم العالي استفادا هو الآخر من رخصة برنامج تقدر بـ 5 مليون دج من أجل النهوض بالقطاع وتأهيله. ولكن الملاحظ أن خلال سنة 2018 تم تسجيل 10 عمليات من بين 14 عملية، في حين تم تسجيل 11 عملية من مجموع 13 خلال سنة 2019 عملية، نظرا للإجراءات الإدارية والتنظيمية.

أما من أجل تغطية العجز المالي المسجل على مستوى بعض المشاريع قيد الإنجاز استفادت الولاية من رخصة برنامج لإعادة تقييم 8 مشرعا مقدرة بـ 21,025,491 خلال الفترة 2018-2020 موزعة كما يلي:

الجدول (2): إعادة تقييم المشاريع PSD خلال الفترة 2018-2020 (الوحدة 10³ دج)

2020		2019		2018		البرنامج القطاعي غير الممركز PSD
عدد رخصة البرنامج	عدد المشار	عدد رخصة البرنامج	عدد المشار	عدد رخصة البرنامج	عدد المشار	

	يع		يع		يع	
1,039,69 6	19	6,379,500	20	11,668,81 3	39	البرنامج العادي
96,000	2	61,000	1	1,780,452	3	برنامج تطوير مناطق الجنوب
1,135,69 6	21	6,440,500	21	13,449,26 5	42	المجموع

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

يظهر من خلال الجدول اللجوء المتكرر لعملية إعادة التقييم، حيث تم خلال سنة 2018 عملية إعادة تقييم لـ 9 عمليات ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 63.46% من قيمة المبلغ الإجمالي لرخصة برنامج إعادة التقييم، من بينهم عملية واحدة مسجلة في سنة 2005، 5 عمليات مسجلة في سنة 2006، عملية واحدة مسجلة سنة 2007، وعملياتين سنة 2008. إعادة تقييم 24 عملية ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي بين نسبة 22.07%، وما نسبته 1.23% خصصت لإعادة تقييم 5 عمليات ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي. كما خضعت العمليات المسجلة في إطار برنامج تطوير مناطق الجنوب إلى إعادة تسجيل 03 عمليات خلال سنة 2018 بمبلغ يفوق 1 مليار دج، لينخفض هذا المبلغ سنة 2019 بمعدل 29.18%، ثم يعود ليرتفع بما نسبته 1.57% سنة 2020.

1.1 الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب FSDRS :

تعتبر ولاية بشار إحدى الولايات الجنوبية التي استفادت في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب من غلاف مالي معتبر لتمويل مشاريع تنموية.

الجدول (3) توزيع رخص البرنامج FSDRS للفترة 2018-2020 (الوحدة 10³ دج)

2020		2019		2018		السنوات
عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	القطاع الفرعي
		1	152,000			17 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

		7	470,000			التربية	62
		6	495,000			المنشآت القاعدية للصحة	73
		9	610,000			الشبيبة	74
1	1,500,000	3	82,400	2	3,700	التهيئة والتعمير	81
1	1,500,000	26	1,809,400	2	3,700	المجموع	

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

التمثيل البياني لرخص البرنامج FSDRS وعدد المشاريع كان على النحو التالي:

الشكل (2): التمثيل البياني لرخص البرنامج FSDRS وعدد المشاريع للفترة 2018-2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (3)

حسب الشكل (-4) نلاحظ أن القطاعات التي مولت من طرف الصندوق هي قطاعات حيوية ذات أولوية هامة لدى المواطن، إذ هيمنة قطاع التهيئة العمران على أكبر نسبة خلال السنوات الثلاث من مخصصات الصندوق بحوالي 47.48% وهو ما يؤكد توجه الصندوق لتمويل المشاريع ذات صلة بحياة المواطن، وتعتبر هذه الجهود المبذولة على العناية البالغة التي أولتها الدولة لتنمية مناطق الجنوب من خلال عمليات تهيئة المحيط والتحسين الحضري. كما كان لقطاع الشبيبة

الأهمية البالغة حيث خصص له مبلغ بقيمة 610000000 دج من أجل تهيئة وتجهيز ملاعب الجوارية بلديات الولاية، دراسة ومتابعة وإنجاز وتجهيز مسابح جوارية، إعادة تهيئة دور الشباب ببعض البلديات والمنشآت الرياضية. قطاع الصحة ونظرا لأهميته استفاد بـ 27.36% من رخصة البرنامج لسنة 2019 خصصت لإنجاز وتجهيز المنشآت الصحية، أما قطاع التربية فقد نال ما نسبته 25.98% خلال نفس السنة من أجل تجهيز الهياكل التربوية، وإنجاز مدارس ابتدائية ببعض البلديات. أما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تدعم بمبلغ مالي من أجل تجهيز مناطق النشاط الحرفي ببني عباس. كما استفادت الولاية خلال سنة 2020 من إعادة تقييم عملية واحدة بقطاع الصحة برخصة برنامج مقدرة بـ 300000000 دج.

3.1 المخططات البلدية للتنمية PCD:

في إطار المخططات البلدية للتنمية PCD ويهدف تمويل العمليات الممنوحة لفائدة بلديات الولاية، استفادت ولاية بشار من غلاف مالي خلال السنوات 2018-2019-2020 يقدر بـ 1500000000 دج، 2000000000 دج، 1320000000 دج على التوالي. وقد حددت الولاية برنامجا تنموية يستهدف القطاعات ذات الأولوية، المتعلقة بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير، الطرقات والمسالك، التربية والتكوين، الصحة والنظافة، التهيئة الحضرية. توزعت هذه العمليات حسب البلديات وفقا للجدول التالي:

الجدول (4): توزيع رخصة البرنامج PCD حسب البلديات (الوحدة 10³ دج)

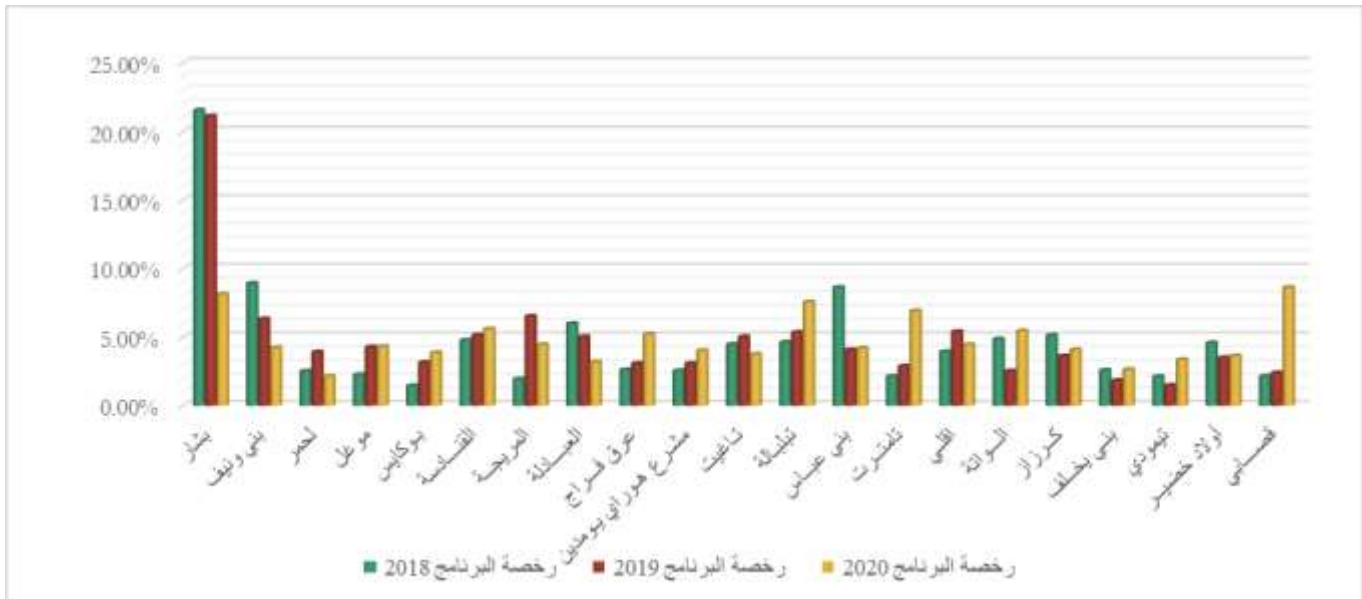
2020		2019		2018		السنوات
رخصة البرنامج	عدد العمليات المسجلة	رخصة البرنامج	عدد العمليات المسجلة	رخصة البرنامج	عدد العمليات المسجلة	البلديات
71,146	5	370,135	16	249,884	28	بشار
37,073	5	111,061	12	103,595	17	بني ونيف
18,777	3	68,688	10	29,247	4	لحمر
37,853	2	75,161	8	26,240	4	موغل
33,910	3	55,410	7	16,929	3	بوكايس
49,012	4	90,129	8	55,462	8	القنادسة
39,063	1	114,275	13	22,635	6	المريجة
28,000	2	88,283	7	69,487	12	العبادلة
45,714	3	54,194	6	30,381	3	عرق فراج
35,221	2	54,179	8	29,597	6	مشرع هواري بومدين
32,903	2	88,286	6	51,995	14	تاغيت
66,232	5	93,927	6	53,743	14	تيلبالة

36,726	7	71,543	14	99,999	20	بني عباس
60,550	7	50,573	10	24,888	5	تاممرت
39,000	2	94,855	9	45,722	8	اقلبي
47,713	4	44,502	8	56,402	11	الواعة
35,658	4	63,578	10	59,546	12	كرزاز
23,150	4	32,498	7	29,999	6	بني يخلف
29,500	5	26,229	8	24,709	6	تيمودي
31,931	7	61,381	9	53,182	12	أولاد خضير
75,516	9	42,213	10	24,995	8	قصابي
874,648	86	1,751,100	192	1,158,637	207	المجموع

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

بالاعتماد على معطيات الجدول قمنا بإعداد التمثيل البياني التالي:

الشكل (3): التمثيل البياني لرخصة البرنامج PCD موزعة حسب البلديات خلال الفترة 2018-2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (4)

تشير معطيات الجدول (4) إلى أن جميع بلديات ولاية بشار استفادت من مبالغ مالية وبنسب متفاوتة، وهذا من أجل بعث التنمية والنشاط بها. الأمر الذي يؤكد حرص الدولة على دفع عجلة التنمية عن طريق دعم البلديات باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية المحلية. وهو ما تعكسه المبالغ المالية المخصصة على خلال الفترة 2018-2020 والتي فاقت 3 ملايين دج. كانت بلدية بشار في الصدارة بمبلغ 691165000 دج وتمويل 49 مشروعا، وهذا نظرا للكثافة السكانية بالبلدية،

وحجم الأعباء التي تتكفل بها بلدية بني عباس نالت نصيب معتبر في إطار المخططات البلدية للتنمية خلال نفس السنوات، حيث خصص لها ما قيمته 208268000 دج لإنجاز 41 عملية.

كما حظيت البلديات الفقيرة من باهتمام كبير من أجل التكفل باحتياجات المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال عدد العمليات المسجلة. بلدية أولاد خضير استفادت بـ 28 عملية، بلدية القصابي 27 عملية، بلدية كرزاز 26 عملية، الواتة 23 عملية.

ولقد تعلق أغلب المشاريع المسجلة بإنجاز وتجديد شبكات التطهير، تجديد مجمعات الصرف الصحي، التهيئة الحضرية، تهيئة المدارس الابتدائية، إنجاز ملاعب جوارية وتكسيتهم بالعشب الاصطناعي، إعادة الاعتبار لمنشآت إدارية، إنجاز شبكة الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية، تهيئة قاعات العلاج.

2. تطهير مدونة الاستثمارات العمومية حسب البرامج خلال الفترة 2018-2020

في إطار تطهير مدونة الاستثمارات العمومية تم احتتام 450 عملية برخصة برنامج إجمالية خلال الفترة 2018-2020 تقدر بـ 16696990000 دج وهي موزعة حسب البرامج كما يلي:

الجدول (5): تطهير مدونة الاستثمارات العمومية حسب البرامج خلال الفترة 2018-2020 (الوحدة 10³ دج)

2020		2019		2018		البرامج
عدد رخصة البرنامج العمليات	عدد العمليات	عدد رخصة البرنامج العمليات	عدد العمليات	عدد رخصة البرنامج العمليات	عدد العمليات	
2,241,519	12	5,163,562	31	5,184,439	42	البرنامج القطاعي غير المركز PSD
371,785	2	355,000	2	946,495	3	الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب FSDRS
648,758	67	1,162,192	159	623,240	132	المخططات البلدية للتنمية PCD
3,262,062	81	6,680,754	192	6,754,174	177	المجموع

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

يوضح الجدول (5) عدد العمليات التي تم إنهاؤها خلال الفترة 2018-2019 وهو عدد قليل جد مقارنة بعدد العمليات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية لكل سنة. إذ تقدر نسبة اختتام العمليات خلال الفترة 2018-2020 في إطار البرنامج القطاعي غير المركز PSD بـ 49.41% سنة 2018 لتتخفص تدريجيا لتصل نسبة 14.11% سنة 2020. كما نلاحظ أن عدد المشاريع المحتممة في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب FSDRS ضئيل جدا، حيث تم اختتام عمليتين من بين 26 عملية مسجلة سنة 2019. أما عن عدد المشاريع المحتممة في إطار مخططات البلدية للتنمية فنلاحظ ارتفاع ملموس سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بفارق 15 مشروع محتتم ليعود لانخفاض سنة 2020 بمعدل 18% من مجموع العمليات المحتممة PCD. ويرجع السبب إلى التأخر في تسجيل العمليات وعدم التحكم في آجال التنفيذ.

3. البرنامج في طور الانجاز خلال الفترة 2018-2020

نجد أن أغلب المشاريع كانت مصنفة ضمن عمليات في طور الإنجاز حيث تضمنت مدونة المشاريع الاستثمارية العمومية إلى غاية 12/31 من كل سنة عدد من العمليات موزعة حسب البرامج في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول (6): العمليات في طور الإنجاز حسب البرامج خلال الفترة 2018-2020 (الوحدة 10³ دج)

2020		2019		2018		
مبلغ برنامج الإنجاز	عدد العمليات	مبلغ برنامج الإنجاز	عدد العمليات	مبلغ برنامج الإنجاز	عدد العمليات	
51,262,949	355	51,056,608	336	47,749,218	334	البرنامج القطاعي غير المركز PSD
11,279,477	75			3,208,754	27	الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب FSDRS
1,672,200	188	1,437,640	170	1,066,113	223	المخططات البلدية للتنمية PCD
64,214,626	618	52,494,248	506	52,024,085	584	المجموع

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

يتجلى من خلال الجدول (6) التأخر الكبير في عمليات الإنجاز، والتي تمس مختلف القطاعات تقريبا. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى طول الإجراءات الإدارية وتعقيدها، وعدم جدوى الدراسات، ونقص الرقابة الإدارية لسير المشاريع، وغياب التنسيق في الإنجاز. وتوقف الأشغال في بعض الأحيان لأسباب غير قانونية وغير مقنعة. إذ نلاحظ أن عدد المشاريع في طور الإنجاز بالنسبة للبرنامج القطاعي غير ممرکز PSD يتزايد من سنة إلى أخرى. أما عدد العمليات في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب فقد سجل ارتفاع ملحوظ سنة 2020 مقارنة بسنة 2018 وبفارق يقدر بـ 47.06%. أما تنفيذ برنامج المخططات البلدية للتنمية فعرفوعا ما تحسن خلال سنة 2019 بتقلص عدد المشاريع في الطور الإنجاز بمعدل 9.12% ليعود ويرتفع في سنة 2020 بنسبة 3.20%.

4. استهلاك اعتمادات الدفع خلال الفترة 2018-2020

سجلت ولاية بشار إلى غاية 12/31 من كل سنة الاستهلاكات الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (7): استهلاك اعتمادات الدفع حسب البرامج خلال الفترة 2018-2020

المخططات البلدية للتنمية PCD	البرنامج القطاعي غير الممرکز PSD		السنوات
	برنامج تطوير مناطق الجنوب	البرنامج العادي	
1,924,013,000.00		10,300,458,356.4	2018
0		5	
898,878,000.00		5,723,341,628.92	2019
46.72%		55.56%	نسبة الاستهلاك
2,610,811,359.2	3,233,238,439.6	15,466,618,313.0	2020
6	3	2	
1,253,133,000.0	526,209,775.32	6,685,656,310.34	2020
0			
48.00%	16.28%	43.23%	نسبة الاستهلاك
2,138,916,000.0	1,562,610,973.8	12,268,236,030.3	2020
0	6	9	
627,281,000.00	273,416,437.40	8,461,274,390.09	استهلاك اعتمادات

			الدفع
29.33%	17.50%	68.97%	نسبة الاستهلاك

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

بالإعتماد على معطيات الجدول (7) قمنا بإعداد الشكل الموالي:

الشكل (6): التمثيل البياني لاستهلاك اعتمادات الدفع حسب البرامج خلال الفترة 2018-2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (7)

في قراءة للجدول الجدول (7) وحسب الشكل (6) نلاحظ أن استهلاك اعتمادات الدفع خلال الفترة 2018-2020 بلغ إجمالي يقدر بـ 20,870,272,329.35 دج، فيما يتعلق بالبرنامج القطاعي غير ممرکز (البرنامج العادي) حيث عرفت نسبة الاستهلاك تذبذب خلال الفترة ثلاث سنوات، إذ تراجعت نسبة الاستهلاك سنة 2019 بمعدل 12.33% بالنسبة لسنة 2018، ثم عادت للارتفاع سنة 2020 لتبلغ نسبة 68.97%، وصل حينها استهلاك اعتمادات الدفع إلى مبلغ 8 ملايين دج. أما فيما يتعلق ببرنامج تطوير مناطق الجنوب فنسب استهلاك الاعتمادات ضعيفة جدا ودون المستوى المطلوب مقارنة بالمقارنة مع اعتمادات الدفع الممنوحة سنويا، إذ انحصرت بين 17% و 16% نسبة استهلاك الاعتمادات للمخططات البلدية للتنمية سجلت تطور بنسبة 1.28% سنة 2018 مقارنة بسنة 2019، بينما عرفت نسبة الاستهلاك سنة 2020 انخفاض بفارق 18.67%. ويعود السبب في ذلك إلى التأخر في التوزيع الاعتمادات وتسجيل العمليات.

5. استلام المشاريع خلال الفترة 2018-2020

استلمت الولاية خلال الفترة 2018-2020 عدة مشاريع هامة منها ما دخل حيز الاستغلال ومنها ما استلم بصفة جزئية، تشمل قطاع الصحة، قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع الشباب والرياضة، والبنية التحتية الإدارية

- تكملة أشغال انجاز الوحدة الثانوية للحماية المدنية ببنيعباس؛
- انجاز مصلحة جهوية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضي للأمن الوطني؛
- انجاز وتجهيز مقر المديرية الجهوية للتجارة، مع سكن وظيفي ببشار؛
- انجاز محطة للأرصاد الجوية ببني عباس؛
- انجاز وتجهيز مقر مديرية الثقافة مع سكن وظيفي ببشار؛
- انجاز وتجهيز مكتبة بلدية بتاغيت؛
- انجاز وتجهيز مقر مفتشية الجهة العمل مع سكن وظيفي ببشار
- تكملة انجاز وحدة الامن الحضري مع 8 مساكن بالعبادلة، بالقنادسة، بتاغيت؛
- انجاز مصلحة الاستعلامات العامة للأمن الوطني ببشار؛
- انجاز وتجهيز مركب رياضي بعرق فراخ؛
- انجاز وتجهيز 3 قاعات للرياضة (2بشار - 1 بنيعباس)،
- انجاز وتجهيز 6 مطاعم مدرسية 200 وجبة عبر تراب الولاية؛
- تجديد التجهيزات المدرسية لفائدة مؤسسات الطور الابتدائي؛
- تجديد التجهيزات المدرسية لفائدة مؤسسات الطور المتوسط؛
- تجديد التجهيزات المدرسية لفائدة مؤسسات الطور الثانوي؛
- متابعة وانجاز 1000 سرير للإقامة الجامعية؛
- اقتناء تجهيزات طبية لفائدة مركز مكافحة السرطان ببشار؛
- اقتناء تجهيزات طبية لفائدة مستشفى 60 سرير بنيونيف؛
- اقتناء تجهيزات طبية لفائدة مستشفى 60 سرير بكرزاز؛
- انجاز وتجهيز قاعة متعددة الرياضات 500 مقعد ببشار؛
- انجاز وتجهيز مسبح اولمبي ببشار
- انجاز وتجهيز مسبح مغطى 25 متر بالقنادسة.

ثانيا: البرامج المنفذة من إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

يقدم الصندوق بالإضافة إلى الإعانات الموجهة إلى قسم التسيير إعانات أخرى موجهة إلى قسم التجهيز والاستثمار لتمويل العديد من المشاريع وبين الجدول التالي العمليات المسجلة خلال الفترة 2018-2020 :

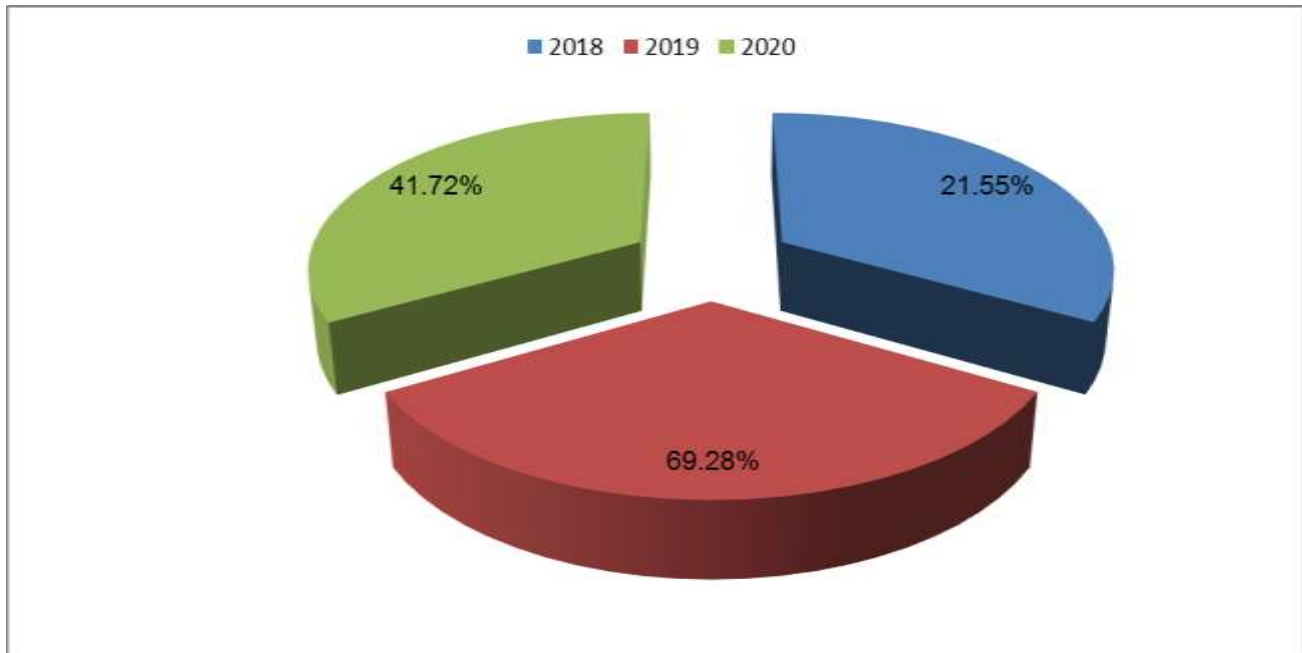
الجدول (8): توزيع إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2018-2020

السنوات	عدد العمليات	الغلاف المالي	الاستهلاكات	النسبة المئوية للاستهلاكات
2018	12	11,003,258,112.36	2,371,201,932.98	21.55%
2019	09	3,470,158,063.32	1,447,820,633.16	41.72%
2020	2	221,031,250.00	153,132,250.00	69.28%
المجموع	23	14,694,447,425.68	3,972,154,816.14	27.03%

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الإدارة المحلية لولاية بشار

بالاعتماد على معطيات الجدول (8) قمنا بإنجاز التمثيل البياني التالي:

الشكل (7): التمثيل البياني لتوزيع نسب استهلاك إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال الفترة 2020-2018



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (8)

يبين لنا الجدول (8) أن أكثر من 14 مليار دج خصصت كإعانات الصندوق لصالح ولاية بشار خلال الفترة 2020-2018، حيث بلغت المساهمة المقدمة من طرف الصندوق سنة 2018 بلغت 74.88%، موجهة لقسم التجهيز، تمثلت أهم المشاريع في إعادة الاعتبار وتوسعة منشأة إدارية القاعة الشرفية للمطار، تجهيز مدارس ابتدائية ومطاعم مدرسية، إعادة التجهيز للبلديات، أشغال ربط التجزئات الاجتماعية الجديدة بشبكة الكهرباء بلدية بشار، تجهيز مقرات إقامة

الدوائر كرزاز، أولاد خضير، تلبالة، ربط المدارس الابتدائية بالطاقات المتجددة، أشغال التطهير لمستشفى 60 سرير كرزاز، اقتناء آلات موسيقية لفائدة المعهد الجهوي للتكوين، اقتناء عشرة سيارات إسعاف.

وحسب التمثيل البياني لنسب استهلاك إعانات الصندوق فنلاحظ أن النسبة أخذت منحى تصاعدي من سنة إلى أخرى بنسبة 21.55%، 41.72%، 69.28% على التوالي، حيث أن بلغ عدد العمليات المنجزة سنة 2018 عمليتين من بين 12 عملية مسجلة في حين ارتفاع العدد نسبيا سنة 2019 ليلغ 4 عمليات، وتزايدت وتيرة الإنجاز سنة 2020 لتبلغ نسبة 69.28%. أما عن تراجع مبلغ الإعانات فيعود السبب الأول والرئيسي إلى الظروف التي كانت تعيشها البلاد والعالم ككل بسبب تفشي فيروس كورونا وتوقف المشاريع، ثانيا إلى انخفاض نسبة الاستهلاك والتأخر في تنفيذ المشاريع.

ثالثا: برامج التجهيز والاستثمار المسجلة في ميزانية ولاية بشار

تقوم الولاية من خلال هذا القسم بتسجيل عمليات تجهيز واستثمار موجهة خصيصا لإنجاز مشاريع تنموية من شأنها تحسين الظروف المعيشية للمواطنين بالدرجة الأولى كتوفير التجهيزات المدرسية، التهيئة الحضرية، إنجاز شبكات الإنارة العمومية، إصلاح الطرق وغيرها. يتم تمويلها إما من التمويل الذاتي أو من إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

الجدول (9): توزيع نفقات التجهيز لميزانية الولاية حسب الأبواب خلال الفترة 2018-2020

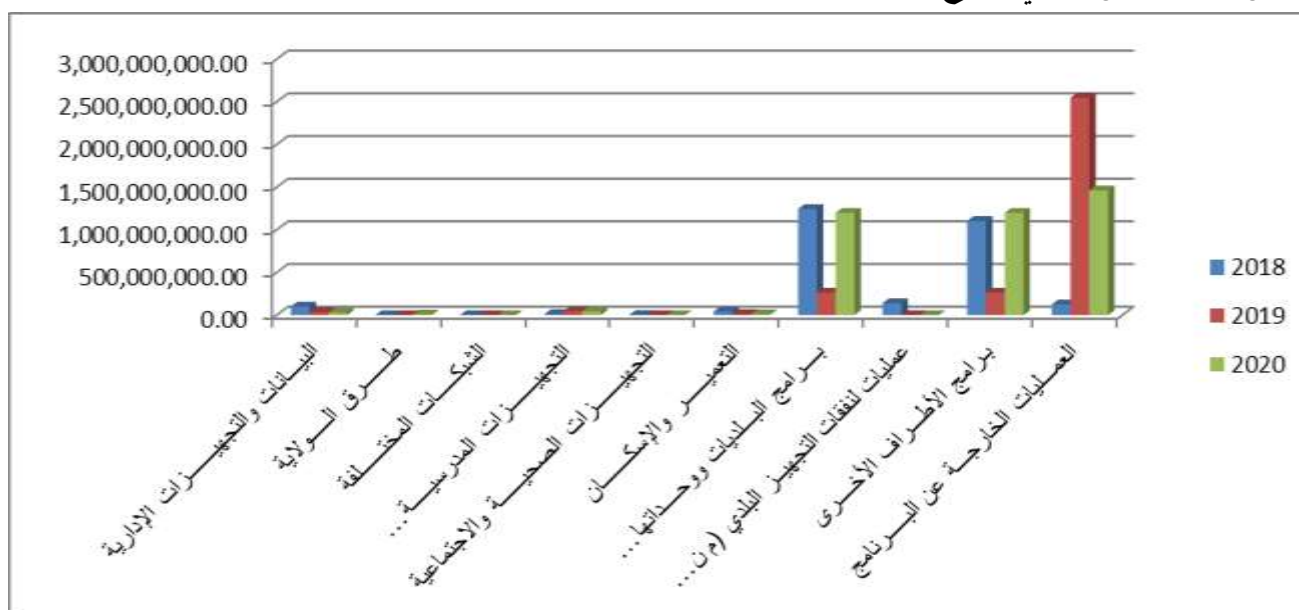
الأبواب	قسم التجهيز والاستثمار	النفقات 2018	النفقات 2019	النفقات 2020
95	برامج الولاية	157342894.00	93438066.24	90270980.03
950	البيانات والتجهيزات الإدارية	101,252,187.12	36,267,105.69	28,030,279.04
951	طرق الولاية	0.00	0.00	7,901,600.00
952	الشبكات المختلفة	0.00	0.00	0.00
953	التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	12,407,654.00	44,656,744.16	43,945,553.78
954	التجهيزات الصحية والاجتماعية	983,150.69	0.00	0.00
956	التعمير والإسكان	42,699,902.19	12,514,216.39	10,393,547.21
957	التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي	0.00	0.00	0.00

0.00	0.00	0.00	التنمية الفلاحية والصيد البحري	958
1,199,356,582 .38	263,383,889.7 1	1,244,030,118 .89	برامج البلديات ووحداتها الاقتصادية	96
0.00	0.00	140,100,961.0 0	عمليات لنفقات التجهيز البلدي (م ن ت ت ب)	962
1,199,356,582 .38	263,383,889.7 1	1,103,929,157 .89	برامج الأطراف الأخرى	969
1,461,586,396 .61	2,547,815,213 .45	126,176,000.0 0	العمليات الخارجة عن البرنامج	97
1,461,586,396 .61	2,547,815,213 .45	126,176,000.0 0	عمليات اخرى خارجة عن البرنامج	979
2,751,213,959 .02	2,904,637,169 .40	1,527,549,012 .89	مجموع قسم التجهيز والاستثمار	

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الحساب الإداري لولاية بشار

بالاعتماد على معطيات الجدول (9) قمنا بإنجاز التمثيل البياني التالي:

الشكل (8): التمثيل البياني لتوزيع نفقات التجهيز لميزانية الولاية حسب الأبواب خلال الفترة 2018-2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (9)

من خلال الجدول (9) والتمثيل البياني لاحظ توزيع نفقات التجهيز والاستثمار على أبواب مختلفة خلال الفترة 2018-2020 حيث نالت الإعانات المالية الموجهة للبلديات الفقيرة أكبر حصة سنة 2018 بنسبة 81.44% من مجموع قسم التجهيز والاستثمار وتمثلت في إعانات تجهيز موجهة لفائدة بلديات الولاية للتحسين الحضري، إعادة الاعتبار لـ 114 مدرسة ابتدائية عبر بلديات الولاية، إلا أنها انخفضت سنة 2019 لتعود للارتفاع سنة 2020 بقارق يقدر بـ 34.53% في حين استفادت المؤسسة العمومية نور بشار من إعانات مالية معتبرة وهذا ما يبينه التمثيل البياني خلال السنوات الثلاث حيث عرفت نسبة العمليات الخارجة عن البرنامج ارتفاع كبير من سنة 2018 إلى سنة 2019 والمقدر بـ 79.46% لينخفض قليلا سنة 2020. كما نلاحظ أن المبالغ المالية الأخرى توزعت على القطاعات الحيوية للولاية تمثلت أهم المشاريع في ترميم الطرق، التهيئة الخارجية لمقر دائرة بشار، اقتناء تجهيزات الإعلام الآلي، اقتناء تجهيزات للمصالح البيومترية، اقتناء تجهيزات للمؤسسات الشبابية، تهيئة وتصليلات المؤسسات الشبابية والرياضية.

كما يمكن ملاحظة قلة المشاريع المبرمجة في قسم التجهيز والاستثمار لولاية بشار والتي بلغ عددها حسب 42 مشروع سنة 2018 لينخفض سنة 2019 إلى 36 مشروع ، أما سنة 2020 بلغ عدد المشاريع 32 مشروعا. وهذا لقلة الاعتمادات المالية المرصودة من التمويل الذاتي، حيث بلغت نسبة 0.63% من مجموع إيرادات قسم التجهيز سنة 2018، 0.38% سنة 2019، و 0.52% سنة 2020. وهذا ما يدل على قلة الموارد المالية الذاتية، حيث نجد انعدام منتوجات الاستغلال، أما ناتج الأملاك العمومية فحصيلته تبقى ضعيفة وغير واقعية. والجدول التالي يوضح ذلك:

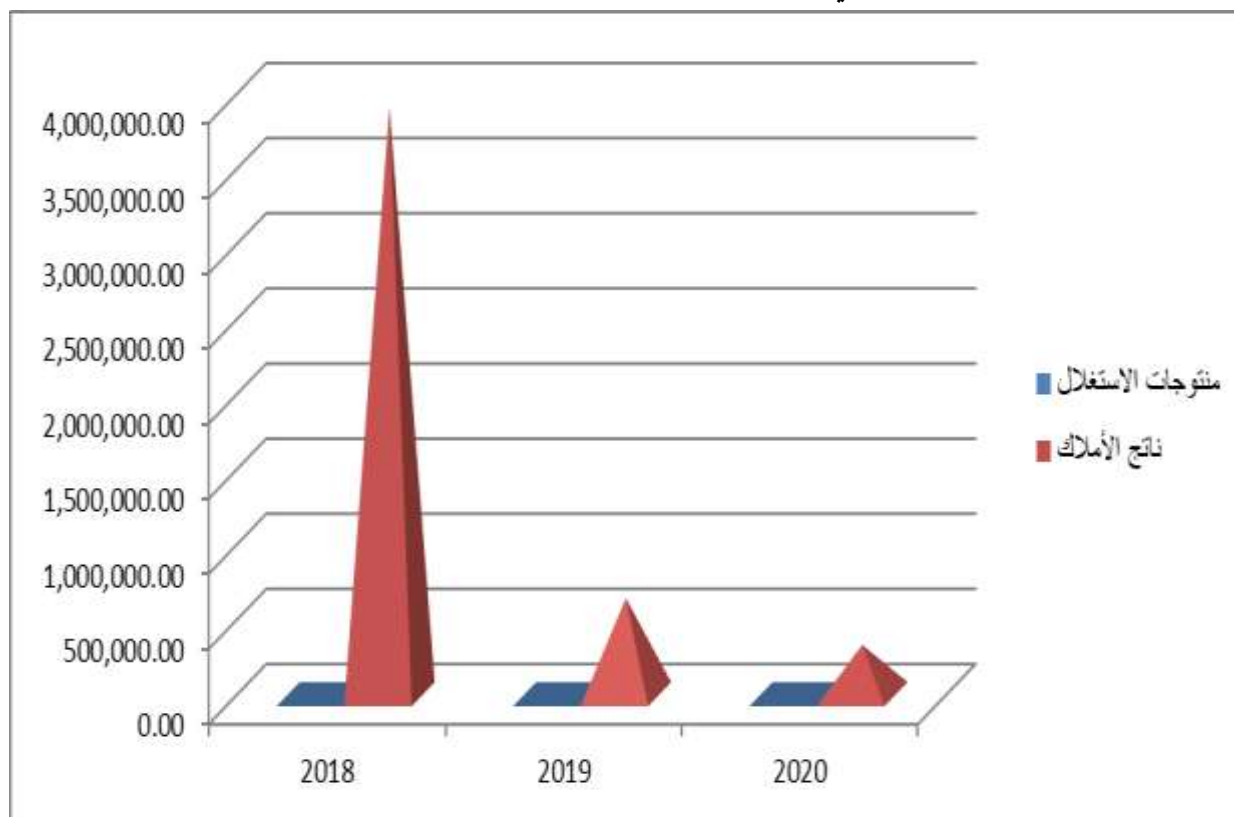
الجدول (10): حصيلة الإيرادات غير الجبائية لولاية بشار للفترة 2018-2020

2020	2019	2018	
0.00	0.00	0.00	منتوجات الاستغلال
328,944.00	639,446.00	3,909,921.24	ناتج الأملاك
328,944.00	639,446.00	3,909,921.24	المجموع

من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الحساب الإداري لولاية بشار

بالاعتماد على معطيات الجدول (10) قمنا بإنجاز التمثيل البياني التالي:

الشكل (9): التمثيل البياني حصيلة الإيرادات غير جبائية لولاية بشار للفترة 2018-2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (10)

نلاحظ من خلال الشكل (9) انعدام منتوجات الاستغلال كليا، نتيجة عدم استغلال الفضاءات العمومية بالولاية وإهمالها، أما ناتج الأملاك العمومية فقط شهد سقوطا حرا إذ انخفضت العائدات من 3 مليون دينار إلى 600 ألف دينار تقريبا سنة 2019، لتواصل في الانخفاض سنة 2020 بحوالي النصف، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم تامين الولاية لممتلكاتها، وعدم تحصيل إيجار الأملاك. إذ ان الملاحظ أن المبالغ التي تستفيد منها الولاية لقاء إستغلال هذه الممتلكات هي مبالغ أقل ما يقال عنها أنها رمزية.

4. خاتمة:

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها، توصلنا إلى أن برامج التجهيز العمومي لها دور فعال في تجسيد التنمية المحلية بولاية بشار، وذلك بالنظر إلى الإنجازات المحققة في العديد من القطاعات التنموية. وما تعكسه المبالغ المالية والمشاريع الممنوحة للولاية سواء في إطار البرنامج القطاعي غير المراكز PSD، أو المخططات البلدية للتنمية PCD، أو الإعانات الممنوحة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. إن واقع التنمية المحلية بولاية بشار والذي يتركز أساسا على

مساهمة الدولة من خلال مختلف برامج التنمية التي سطرتهما، وهذا نتيجة ضعف الموارد المالية الذاتية للولاية، يتطلب تظافر الجهود بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ البرامج التنموية.

تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للقانون العضوي 15-18 فإن pcd تم تحويل تسييرها إلى مديرية الإدارة المحلية بدءاً بالمنشور 1035 المؤرخ في 13-فيفري 2023⁽³⁾

تكون⁽⁴⁾ طلبات إلحاق الإعتمادات الميزانية بالنسبة للعمليات الجاري إنجازها إلى غاية 2022/12/31، موضوع مقرر تبليغ من طرف الوزير المكلف بالميزانية، لمحافظة برامج الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، بعنوان برنامج (دعم الجماعات المحلية)، البرنامج الفرعي (دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للجماعات المحلية).

³ المنشور رقم 1035 المؤرخ في 13/02/2023 المتعلق بكيفية تنفيذ الإعتمادات المخصصة بعنوان قانون المالية للسنة للاعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات

⁴ المنشور رقم 1564 المؤرخ /شرح كيفية اعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي